

٢٠٠٥. كما أن في المنطقة العربية غابات محدودة وتشكل حالياً ٦,٤٪ فقط من إجمالي اليابسة (المتوسط العالمي ٣٠,٣ بالمائة) ثلاثة أرباعها في السودان. كما أن فقد الغابات ليس أقل أهمية من ندرتها أصلاً حيث فقد ٣٤٪ منها خلال السنوات الخمس والعشرين.

ويأخذ تردي التربة أشكالاً عديدة تتضمن الملوحة والانحسار والتصحر وفقد الموائل «المواطن البيئية» وضيق التنوع الحيوي. ويجسد التصحر بشكل جيد خطورة المشكلات البيئية في المنطقة حيث أثر في ٦٨٪ من إجمالي اليابسة ويهدد ٢٠٪ أخرى منها في المستقبل.

٣ - التنوع الحيوي وموارد الرزق

يواجه التنوع الحيوي في المنطقة تحدي التدهور والتدهور المتفاقمين لكل من الموائل البحرية والبرية. وتشكل المناطق المحمية حالياً أقل من ٥٪ من إجمالي اليابسة وذلك أقل من المتوسط العالمي بشكل واضح (١٣٪) حيث يهدد الانقراض ١٠٨٤ نوعاً (٢٤٪ من الأسماك و ٢٢٪ من الطيور و ٢٠٪ من الثدييات). ولهذه الحالة غير المسبوقة آثار عميقة في موارد الرزق والاستدامة والصحة العامة. لقد تكيفت الكثير من النظم البيئية في المنطقة بالفعل مع الندرة والجفاف. وباتت المحاصيل المحلية والأراضي مقاومة للأمراض والإجهاد غالباً. مع ذلك فإن الموائل والأنواع مثل هذه البيئة أكثر ما تعيش قريباً من نقاط التغير الذي لا يقبل التراجع في البيئة «درجة الحرارة وتوافر الماء ومغذيات التربة... إلخ؟ ويعد شمال أفريقيا واحداً من النقاط الساخنة الخمس والعشرين الأولى للتنوع الحيوي العالمي ومن المناطق الأقدم والأغنى في العالم من حيث تقاليد استخدام النباتات الطبية. ويمكن أن تفاقم خسارة التنوع الحيوي انعدام الأمن الغذائي وتضعف الأساس البيئي للصحة العامة. وإذا أخذنا في عين الاعتبار الأهمية المتزايدة للتنوع الحيوي في الاقتصاد العالمي حيث يعتمد ٤٠ بالمائة من الأنشطة الاقتصادية على منتجات وعمليات حيوية فإن الكثير من فرص التنمية المستدامة سوف تفقد في هذه المنطقة إذا استمرت مخاطر الانقراض الحالية.

٤ - جودة الهواء والغازات المسببة للاحتباس الحراري

إن تدهور جودة الهواء في مدن الوطن العربي موثق بشكل جيد حتى إنه أصبح يشكل تحدياً رئيسياً. فمع التملك المرتفع للسيارات الخصوصية صار النقل مصدراً رئيسياً للانبعاثات حيث يساهم في ٩٠ بالمائة من مجمل كمية أحادي أكسيد الكربون. ويعتبر إنتاج الطاقة وإستهلاكها من الوقود الحجري/الأحفوري مصدراً رئيسياً لثاني أكسيد الكربون الذي ازدادت انبعاثاته بمقدار ١٥ بالمائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣ بسبب زيادة الأنشطة الصناعية والتنمية بشكل رئيسي. وتنتج الأنشطة الصناعية المختلفة ملوثات وغازات أخرى كثيرة مسببة الاحتباس الحراري. وإجمالاً تساهم البلدان العربية بـ ٤,٧ بالمائة من الانبعاثات العالمية للغازات المسببة للاحتباس الحراري. وتؤدي الرمال الموسمية والعواصف الغبارية دوراً أساسياً في نقل ونثر الملوثات الهوائية المختلفة عبر البلدان وضمنها الأمر الذي يزيد من التشديد أكثر على الحاجة إلى مقاربات شاملة للمنطقة.

٥ - الفضلات الصلبة

ازدادت الفضلات الصلبة في البلدية منذ عام ١٩٧٠ بمقدار ٩٠٠ بالمائة من ٤,٥ ملايين طن/السنة إلى ٨١,٣ مليون طن/السنة حالياً ويتوقع أن تزداد إلى أكثر من ٢٢٠٠ بالمائة لتصل إلى ٢٠٠ مليون طن/السنة في عام ٢٠٢٠ وهذه مشكلة كبيرة عند أخذ عجز أنظمة معالجة الفضلات الحالية عن تلبية المتطلبات في عين الاعتبار حيث يعالج ٢٠ بالمائة فقط من الفضلات المتولدة بشكل ملائم ويعاد تدوير أقل من ٥ بالمائة منها. ويعالج بعض البلدان أكثر من ٥٠ بالمائة من هذه الفضلات إضافة إلى الطبية والصناعية منها بطرق بدائية مثل التفريغ في مكان مفتوح والحرق المفتوح.

وتثير المعالجة الخطرة «١,٦ إلى ٣,٢ بالمائة من الفضلات الصلبة» المزيد من المشكلات والمخاطر. وقد أحرز بعض البلدان تقدماً في وضع أطر قانونية لإدارة النفايات بشكل ملائم ومع ذلك يبقى هذا استثناءً أكثر من كونه القاعدة.

٦ - الظروف البيئية والأقاليم الفرعية: بلدان الخليج مثلاً

من غير الممكن في هذا الحيز الضيق أن نأخذ بالحسبان الاختلافات الملحوظة في الظروف البيئية والتحديات بين مختلف الأقاليم الفرعية والبلدان والمحليات مع أن فهم هذه الاختلافات له آثار عميقة في العمل في المنطقة كما سنبين ذلك

لاحقاً وفي الحلول الخاصة بكل مكان أو بلد على حدة. فعلى سبيل المثال النمو السكاني السريع في الاقتصادات الغنية لبلدان الخليج الناجم غالباً عن العمال المهاجرين والتطور الاقتصادي المتسارع أدت إلى مجموعة كبيرة من التحديات تتضمن تخریب النظم البيئية البحرية والساحلية وإنتاجاً واسعاً للفضلات الصلبة المرتبطة بالهدم والبناء وانبعاثات كبيرة لغازات مسببة للاحتباس الحراري تصل إلى ٥٠ بالمائة من غازات المنطقة إضافة إلى المشكلات المزمنة مثل تدهور اليابسة وانعدام الأمن الغذائي والنقص الخطير في المياه المؤدي إلى الاعتماد على توليد المياه من خلال التحلية.

وغالباً ما تحاول هذه البلدان تخفيف آثار الاتفاقات الدولية حول إنقاص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الأمر الذي يزيد من بصماتها البيئية أكثر. ومن ناحية أخرى فقد سن هذه البلدان حديثاً سياسات ومشاريع بيئية مثل «مثل مدينة مصدر» بعض التي يتوقع أن تصبح المدينة الأكثر اخضراراً في العالم قرب أبو ظبي وقوانين الأبنية الخضراء في دبي.

٧- آثار تدهور البيئة وندرة الموارد في سبل العيش والصحة العامة

بينما يبدو المستقبل كئيباً إن لم تعالج المشكلات البيئية الحالية فإننا بالفعل بدأنا نعاني آثار هذه المشكلات منذ الآن. وللتعير عن ذلك بمصطلحات اقتصادية فإن تكلفة تدهور البيئة مقدرة بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هي ٥,٢ بالمائة في الجزائر ٣,٦ بالمائة وفي مصر ٤,٨ بالمائة وفي لبنان ٣,٤ بالمائة وفي المغرب ٣,٧ بالمائة وفي سورية ٣,٥ بالمائة وفي تونس ٢,١ بالمائة ويقدر أن هذه الأرقام أعلى بمقدار ١,٥-٢ ضعف من تلك الموجودة في البلدان الصناعية. إن العبء الأقل في تونس قد يعكس إنجازاً بيئياً أفضل بشكل عام بحسب ما هو موضح في المؤشرات الدولية التي ستبحث لاحقاً.

تبلغ تكلفة الضرر الذي يلحق بالبيئة في العالم حوالي ١,٦-٠,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي علماً أن هذه الأرقام قد تقلل من التكاليف الحقيقية لأنها تستند إلى دراسات أجريت في ستة بلدان فقط في أواخر تسعينيات القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة. وثمة مصدر محتمل آخر للتقدير الأقل هو المنهجيات ومصادر البيانات. وتقدر التكاليف عادة لثلاثة أنماط من فقدان وهي:

أ- فقدان الحياة الصحية ويقدر بأنه يساهم في ٦٠-٦٥ بالمائة من التكاليف الإجمالية.

ب- الخسائر الاقتصادية الناجمة عن انخفاض قيمة الموارد الطبيعية وتراجع السياحة الدولية.

ج- فقدان الفرص البيئية وتكاليف إعادة التأهيل لعكس أو لتصحيح التدهور البيئي.

إن غياب المراقبة المنظمة وقصور أنظمة التبليغ عن البيانات في هذه المناطق بما في ذلك عبء المرض واعتلال الصحة قد يقلل إلى حد كبير من تقدير الخسائر والتكاليف المرافقة.

بين النظرة الأكثر تركيزاً على عبء المرض الناجم عن تعرضات بيئية نوعية أو النطاق الأوسع لمقاربة النظم البيئية للصحة والبيئة يشار إليها أحياناً بالصحة البيئية. إن أسلوب الصحة البيئية يبحث إضافة إلى التأثيرات السلبية في الآثار الصحية الإيجابية لبيئات فضلى وينظر إلى مسارات متعددة بدلاً من أن ينظر إلى عوامل خطر مفردة كما ينظر إلى نتائج المرض.

على أي حال فإن البيانات والبحوث في المنطقة العربية تقع ضمن الإطار الأول أكثر منها ضمن الإطار الأخير. ومع أنه لم تجر مراجعة منهجية للتعرضات المختلفة ونتائج الأمراض لكن يقدر

أن حوالي ٢٥ بالمائة من عبء المرض على الصعيد العالمي ينجم عن تعرضات بيئية وأن عبء المرض المرافق لتدهور البيئة والمقدر كنسبة مئوية من العبء الإجمالي يختلف عبر المنطقة «الشكل الرقم ٢» حيث يكون العبء الأعلى في البلدان الأشد فقراً.

ومن منظور العدالة فإن البلدان الأفقر والفئات الضعيفة من السكان في كل بلد «حوالي ٦٠ بالمائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر» تعاني أكثر من غيرها عبء الأمراض المرتبطة بالبيئة. كما أن الأمراض المنقولة بالماء التي تنجم عن ندني جودة مياه الشرب المحفوظة بالمخاطر وعن الإصحاح السيئ والممارسات غير الصحية هي مساهمات رئيسية في عبء المرض والوفاة وبخاصة في البلدان الأفقر كجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال واليمن حيث تسبب أمراض الإسهال وحدها ما يقدر بـ ١٦-١٩ بالمائة من الوفيات بين الأطفال.

ويمكن عزو حوالي ٣٦ بالمائة من عبء الملاريا إلى تدهور البيئة «السياسات والممارسات الخاطئة حول استخدام اليابسة وإزالة الأجرار وإدارة الموارد المائية ومواضع السكن». وهذا العبء يتركز مرة أخرى في البلدان الأكثر فقراً كموريتانيا والصومال والسودان واليمن «التي تشكل ٩٨ بالمائة من الحالات المبلغ عنها». وتبلغ معدلات وفيات الأطفال نتيجة الملاريا في هذه البلدان نسبة مرتفعة.

ويمثل التغير المناخي مجموعة جديدة من التحديات الصحية للمنطقة وهو أكثر وضوحاً في البلدان الأفقر. وتشير الأدلة إلى خطر انتشار الأمراض الحاصلة بالتواقل مثل الملاريا والبلهارسيا في مصر والمغرب والسودان وزيادة الإصابات بالحساسية والأمراض الرئوية في لبنان والسعودية والإمارات وتفاقم الآثار الصحية الناجمة عن موجات الحرارة في البلدان ذات المناخات الحارة.

رابعاً: إطار السياسات للعمل البيئي

وقعت البلدان العربية منذ عام ١٩٨٦ عدة اتفاقيات حول البيئة والتنمية وتبنت برنامجاً إقليمياً للعمل حول التنمية المستدامة عام ١٩٩٢ بعدد قمة ريو. وفي عام ٢٠٠٢ وتحت راية جامعة الدول العربية التزمت مختلف البلدان الهادفة بمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية إلى تطوير استراتيجيات تستهدف بلوغ المرمى السابع من المرامي الإنمائية للألفية حول الاستدامة البيئية. ولدى معظم هذه البلدان الآن استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة لكن إدراج هذا المفهوم في عملية صنع القرار والإدارة والممارسات اليومية ووضع موضع التنفيذ العملي ومن ثم لمس تأثيراته في أرض الواقع يختلف بحسب هذه البلدان فهو ضعيف في تلك التي تشهد مستوى مرتفعاً من عدم الاستقرار السياسي والأمني بشكل خاص.

وبما أن العمل البيئي يتم على مستويات كثيرة فإن تفهم التحديات المختلفة في الأقاليم الفرعية والبلدان وحتى المحليات المختلفة يجب أن يشكل الأساس للعمل خاصة ضمن إطار من التنسيق أو التعاون أو التكافل أو التكامل في المنطقة. على سبيل المثال فإن المعدلات المختلفة من تردي التربة «٣٤,٦٪ في بلدان المشرق مقابل ٨٩,٦٪ في شبه الجزيرة العربية» تثير أهمية المحافظة على الأراضي في البلدان الغنية بها مثل مصر والسودان وسورية وتونس لتحسين فرص الأمن الغذائي لكامل المنطقة. إن الاعتماد على المحاصيل الموجهة إلى التصدير التي تسبب تدهور التربة وعلى المحاصيل التي تستهلك كمية كبيرة من الماء مثل القطن في بعض هذه البلدان مثل مصر وسورية لاستجلاب العملة الأجنبية قد ساهم في تدهور الأراضي وكان لهذا الأمر تأثيرات على امتداد المنطقة يجب أن تعالج من خلال عمل يغطي المنطقة



بأكملها ويستهدف تأمين الموارد لحماية البيئة. ومن خلال كل الأعمال التي استهدفت إعداد الأطر الإقليمية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ظهر إدراك واسع النطاق بأن العمل في شؤون البيئة عموماً وفي إطار السياسات والقدرات التقنية ومؤسسات الدولة المعنية بالعمل البيئي لا تزال ضعيفة. فقد عولجت وظائف الصحة والبيئة والتنمية والاقتصاد بشكل منفصل في معظم البلدان من قبل وزارات ومؤسسات عديدة بدلاً من أن تعالج بطرق متكاملة لضمان الاستدامة. كما أن المؤسسات البيئية الوطنية ووزارات البيئة هي حديثة التشكل وقليلة التمويل وأضعف كثيراً من باقي الوزارات الاجتماعية والاقتصادية ولها صلاحيات وقدرات محدودة من أجل القيام بالتغيير المطلوب. إن أنشطة بناء القدرات على صعيد المؤسسات بغية استدامة البيئة مستمرة منذ قمة ريو في عام ١٩٩٢ مع نتائج متواضعة. كما أن العديد من المشاريع المشتركة بين الوكالات الدولية والوزارات توظف مستخدمين متعاقدين يغادرون الوحدات الحكومية بعد اكتمال المشروع الأمر الذي يضعف استدامة مثل هذه المشاريع. لذلك تختلف القدرات اللازمة لتقييم الأثر البيئي في ما بين البلدان ولم تكن جهود منظمة الإسكوا في الأمم المتحدة في هذا المجال في البلدان الأعضاء ناجحة.

إن الإطار القانوني لحماية البيئة ناهيك بالاستدامة ما زال ضعيفاً عربياً؛ فالتشريعات البيئية لا يتم إعدادها بشكل جيد ويغلب أن تكون استجابة لأضرار بيئية وليست استباقية وذات رؤية مستقبلية. ثم إن القوانين لا تتفقد بشكل جيد كما أن غياب المراقبة والتبليغ المنتظمين وغياب سلطات الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية يزيد من تقويض إنفاذ القانون. وتتم تسوية العديد من القضايا البيئية في المحاكم المدنية والتجارية التي لا تفهم خطورة التدهور البيئي.

ليست عملية وضع الأولويات البيئية استراتيجية بالضرورة حتى وإن وجدت استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. إن مصالح الفئات السياسية والمستثمرين وتوافر تمويل المشاريع والقروض ومشاريع الأمم المتحدة المحددة على الصعيد العالمي والنواتج المباشرة القصيرة الأمد والمنافسة الشديدة بين قطاعات التنمية المختلفة تؤثر في وضع الأولويات كما أن العديد من المشاريع المختارة قد تكون محدودة التأثير في التكلفة العالية للتدهور البيئي وعبء الأمراض المنسوبة إليه والتقدم نحو التنمية المستدامة.

خامساً: الأطراف الفاعلة التقليدية والجديدة في البيئة

مع بقاء الدولة الطرف الفاعل الرئيسي المسؤول عن استدامة البيئة ظهرت أطراف فاعلة أخرى تدعو إلى قوانين وسياسات أكثر صرامة وأفضل تنفيذاً تتحدى الدولة بها وتحملها المسؤولية. فعلى المستوى العالمي دعت وكالات الأمم المتحدة الحكومات إلى الاستجابة لمشكلات البيئة التي يساهم المجتمع المدني محلياً في أساليب مبتكرة للتعامل معها. كما أن الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية على امتداد المنطقة تخصص موارد لتعزيز الوعي البيئي والدعوة إلى التغيير البيئي وتنفيذ مشاريع إيضاحية حول استدامة البيئة.

وبعض هذه المنظمات غير الحكومية وبخاصة المحلية منها مفيدة ضمن حدود الموارد المالية والبشرية كما أن غياب المساءلة والمسؤولية الحكومية يضعف من تأثيرها. ويمكن أن يكون نقد السياسات البيئية للحكومة خطراً إذا تجاوزت المنظمات غير الحكومية الخط الأحمر وهددت أصحاب النفوذ القوي. ومن غير المستغرب أن يكون العمل السياسي البيئي ضعيفاً حتى الآن ضمن البيئة السياسية الحالية للوطن العربي. وكحالة استثنائية فإن لبنان الآن هو موطن لثلاثة أحزاب سياسية بيئية وبغض النظر عن دوافعها وأثرها الحالي الذي لا يزال ضئيلاً فإن مجرد تأسيس مثل هذه الأحزاب يحمل أملاً لعمل بيئي مستقبلاً.

هل تعمل مختلف الأطراف الفاعلة بعضها مع بعض؟ تشير خبراتنا إلى أن الأمر ليس كذلك عادة. هذا السؤال وغيره من الأسئلة المرتبطة بفرص وأطر العمل المشترك هي أسئلة بحثية واضحة الأهمية. ومهما كانت الأجوبة فإن خطورة التحديات البيئية تشير إلى أنه على الجهات الفاعلة المختلفة بما في ذلك الصحة العامة أن تعيد دراسة أدوارها. وسوف نأخذ هذه المسألة في عين الاعتبار لاحقاً.

دعم البرامج البيئية

لقد نفذت البلدان العربية منذ بداية تسعينيات القرن العشرين أو هي بصدد تنفيذ مشاريع مختلفة تهدف إلى حماية واستدامة البيئة. ويلقى الكثير منها دعماً من المنظمات الدولية بما في ذلك مرفق البيئة العالمي وهو مؤسسة مشتركة بين مختلف